

العامل الخارجي والتحويلات السياسية في المنطقة العربية

The external factor and political transformations in the Arab region



غالم زكية^{1*}، جبار عبد الجبار²

¹ مخبر إصلاحات السياسات العربية في ظل تحديات العولمة،
جامعة حسينية بن بو علي، الشلف (الجزائر)،

z.ghalem@univ-chlef.dz

² مخبر إصلاحات السياسات العربية في ظل تحديات العولمة،
جامعة حسينية بن بو علي، الشلف (الجزائر)،

a.djebbar@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2021/09/14 تاريخ القبول: 2021/11/14 تاريخ النشر: 2021/12/01

ملخص:

شهد العالم العربي مع نهاية عام 2010 موجة تحولات جذرية شاملة تمثلت في جملة الاحتجاجات الشعبية التي طالت العديد من الدول العربية والتي اصطلح عليها إعلامياً تسمية الربيع العربي، والتي أسفرت عن إعادة هيكلة لأنظمة الحكم في دول المنطقة، تحت ضغط شعوبها بالإضافة إلى العامل الخارجي الذي لعب على وتر دعم تلك الاحتجاجات بهدف تحقيق أجنداته حول المنطقة، ما أدى في نهاية الأمر إلى إحداث تأثير كبير سواء على الدول المنطقة أو شعوبها، فبالرغم من نجاح بعض تلك الاحتجاجات في تحقيق مبتهاها إلا أن بعض الدول العربية عرفت تدهوراً في أوضاعها نتيجة لتأثرها بموجة التحويلات السياسية التي عصفت بالمنطقة ككل.

كلمات مفتاحية:

العامل الخارجي، التحويلات السياسية، الاحتجاجات الشعبية، الربيع العربي، المنطقة العربية.

Abstract:

At the end of 2010, the Arab world witnessed a wave of radical and comprehensive transformations represented in the mass protests that affected many Arab countries, which were called the Arab Spring in the media, and which resulted in a restructuring of the systems of government in the countries of the region, under the pressure of their peoples in addition to the external factor that played on The support for these protests was aimed at achieving its agendas around the region, which ultimately led to a great impact on both the countries of the region and their peoples.

* المؤلف المراسل

Despite the success of some of these protests in achieving their goals, some Arab countries have witnessed a deterioration in their conditions as a result of being affected by the wave of political transformations which ravaged the region as a

whole.

Key words:

The External Factor, Political Transitions, Popular Protests, the Arab Spring, The Arab Region.

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية عدة تطورات وتحولات سياسية واجتماعية نتيجة للاحتجاجات الشعبية التي عرفتھا الساحة العربية مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، هذه الأخيرة التي كانت عبارة عن انتفاضات شعبية ضد الأنظمة الحاكمة المتسلطة في سعي منها إلى إسقاط واقتلاع تلك الأنظمة المتجذرة في الحكم، الأمر الذي أدى إلى إحداث تغيرات جذرية على صعيد الأنظمة السياسية العربية، والتي بدورها أعادت هيكلة هذه الدول ومجتمعاتها من جديد، فصحيح أن بعض الشعوب قد حققت مبتغاهما من هذه الاحتجاجات وأسقطت النخب الحاكمة كما حدث في كل من: مصر، تونس، ليبيا واليمن، إلا أن تداعيات هذه التحولات لم تقف عند هذا الحد، بل خلقت حالة مستمرة من الفوضى، عدم الاستقرار وانعدام الأمن داخل أغلب الدول التي شهدت هذه الاحتجاجات، ولعل أبرز الأمثلة عن ذلك ما حدث ويحدث في كل من سوريا، العراق، اليمن وليبيا التي لم تتمكن لحد الساعة من تخطي الأزمة التي خلقتها انتفاضات شعوبها والتي مردها لعاملين أساسيين، الأول والمتمثل في العوامل الداخلية من فساد وتهميش وفقر تعيشه شعوب الدول العربية، والثاني هو العوامل الخارجية والمتمثلة في استغلال الدول الأجنبية للتحولات السياسية الحادثة في المنطقة العربية من خلال استثمارها في الأنظمة الجديدة الناشئة في المنطقة العربية، وذلك من أجل تعزيز مصالحها وتثبيت أجنداتها المسطرة بخصوص هذه المنطقة ككل؛ وهو العامل الذي شكل الفارق بين استعادة الأمن والعمل على تلبية مطالب الشعب وبين مواصلة تأجيج الخلاف الذي ينعكس دون أدنى شك على استقرار الدول.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها جاءت لتوضيح الدوافع والعوامل التي ساهمت في مجريات الأحداث التي عرفتھا الدول العربية والمتمثلة في الدوافع الداخلية التي كانت السبب في قيام تلك الاحتجاجات الشعبية، والعوامل الخارجية التي بدورها ساهمت بشكل كبير في التأثير على شعوب المنطقة وكان لها يد في تصعيد الأزمات في دولهم.

الإشكالية:

عرفت نهاية عام 2010 تصاعد أحداث جديّة مست المنطقة العربية، والتي انعكست آثارها على كل من دول المنطقة وشعوبها على حد سواء، لهذا جاءت دراستنا هذه للإحاطة بأهم الأحداث الحاصلة في المنطقة مع التطرق للدوافع المحركة لها وعلى رأسها العامل الخارجي الذي عمل على استغلال، تصعيد حدة تلك الأحداث وإشعال فتيلها، منطلقين من الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة العامل الخارجي في التحولات السياسية في المنطقة العربية منذ 2010؟. والذي تفرع عنه مجموعة من التساؤلات:

- ما هي الدوافع التي ساهمت في إحداث التحولات السياسية في المنطقة العربية؟،
- كيف استغل العامل الخارجي التحولات السياسية العربية في تحقيق أجنداته السياسية؟،

- ما مستقبل المنطقة العربية في ظل التحولات الحاصلة؟.

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- ساهمت جملة من الدوافع في التحولات السياسية العربية والتي يمكن حصرها في الدوافع الداخلية النابعة من البيئة الداخلية للدول العربية، وأخرى خارجية متمثلة في تدخل الفواعل الأجنبية في شؤون المنطقة العربية.

- اعتمد العامل الخارجي على تعزيز الهوية في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم من أجل تصعيد حدة الأمور في المنطقة العربية خدمة لأهدافه ومصالحه.

- يرتهن مستقبل المنطقة العربية بمدى قدرة الأنظمة الحاكمة على تلبية مطالب الشعب.

أهداف الدراسة:

يكمُن الهدف من الدراسة في التعريف بمفهوم التحول السياسي وفصله عن المفاهيم المشابهة له، والتطرق لأهم الدوافع والمحركات الداخلية بصفة عامة والخارجية بصفة خاصة التي كانت السبب وراء التحولات السياسية التي عرفت المنطقة العربية.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي باعتباره يساعد على تسهيل تحديد خصائص الظاهرة محل البحث ووصف طبيعتها، نوعية العلاقة بين متغيراتها، أسبابها واتجاهاتها، وبذلك يكون أنسب منهج لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة وتحليلها، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لاستقراء الأحداث التاريخية التي مرت بها المنطقة، وبالتالي التمكن من فهم حاضرها والتنبؤ بمستقبلها.

هيكلية الدراسة:

قمنا بتقسيم موضوع دراستنا هذه إلى ثلاث أقسام، حيث جاء القسم الأول لمعالجة الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة والمفاهيم المحيطة به، في حين أن القسم الثاني عالج واقع التحولات السياسية العربية ومحركاتها، أما القسم الثالث فتناول دراسة مستقبل المنطقة العربية، والذي انبثق عنه سيناريوهين تتنبأ بمستقبل المنطقة العربية في ظل الأحداث الحاصلة.

المحور الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

في هذه الجزئية من الدراسة سنتناول بعض التعريفات للمفهوم التحول السياسي على اعتباره المفهوم الرئيسي في هذه الدراسة كما سنلقي الضوء على بعض المفاهيم المشابهة له وذلك في ما يلي:

مفهوم التحول السياسي: (Political Transformation)

يشير مصطلح التحول (Transition) إلى التغيير أو النقل، بعبارة أخرى الانتقال أو المرور من حالة معينة إلى أخرى¹، ونجد بأن هذا المصطلح موجود في جميع العلوم بما فيها علم السياسة حيث نجده في الكثير من الأحيان تحت اسم التغيير السياسي أو التحول السياسي والذي يعني: التغيير في النظام السياسي نحو الديمقراطية، بعبارة أخرى فإن التحول السياسي يعني قدرة النظام السياسي على أن يتغير في العديد من جوانبه، بالإضافة إلى التغيير في أهدافه ومؤسساته على نحو يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره²، وكذلك يعني: التحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمشتملاتها السلطة والإجبار والنفوذ السياسي³.

ولكنه تعاريف التحول السياسي كان لابد من حصرها وفق مجموعتين أساسيتين، وهما:
* التحول السياسي كأسلوب: تركز هذه المجموعة على الطريقة أو الكيفية التي يتم من خلالها إحداث التحول السياسي، فهناك من يرى بأن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، ونشير هنا إلى أن هذه الأخيرة تعني التغيير الجذري الذي في قمة الهرم السياسي والاجتماعي ويكون ذلك عن طريق انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية وبواسطة وسائل سلمية⁴.
* التحول السياسي كسلوك: يعني الانتقال من موضع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ومن الفقر إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو الحزب، كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة مما يفتح المجال أمام كل الاحتمالات⁵. ونشير أيضا إلى أن مفهوم التحول السياسي عادة ما يرتبط بعدة مصطلحات، نذكر منها:

أ- التحول الديمقراطي Democratization :

ويعني "المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، وبما أن حقبة التحول الديمقراطي هي مرحلة انتقالية بين نقيضين لذلك فهي تجمع خصائص المرحلتين التي تربط بينهما، وفي بداية التحول فإن الغلبة تكون لخصائص مرحلة ما قبل التحول، وكلما تقدمت عملية التحول فإنه يفترض أن خصائص المرحلة الديمقراطية تزيد"⁶.

1 - مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية - دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988/2008، أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص. 18.

2 - عبد المومن سي حمدي، "إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. المسيلة: جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018-2019، ص. 26.

3 - مصطفى بلعور، نفس المرجع، نفس الصفحة.

4 - عياد محمد سمير، "مداخلة بعنوان: إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، ملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر-واقع وتحديات. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، 20 أوت 2008، ص. 05.

5 - شرف كنزة وطاهري وردة، "التحولات السياسية الإقليمية وأثرها على الإصلاح السياسي في الجزائر 2012-2016، مذكرة ماستر غير منشورة. سعيدة: جامعة مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017، ص. 08.

6 - سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية-دراسة مقارنة: العراق وجنوب إفريقيا. ط. 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019، ص- ص: 12-13.

كما يعرف أيضا على أنه "تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، وبذلك يكون عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية"¹.

ويتداخل مصطلح التحول السياسي مع مصطلح التحول الديمقراطي في كون التحول السياسي يقصد به مجمل التحولات التي تتعرض لها البنية السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول، كما يقصد به أيضاً الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي، ويكمن الفرق بين المصطلحين في كون التحول الديمقراطي يبدأ بزوال النظم التسلطية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، أي عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، على عكس التحول السياسي الذي لا يكون دائما نحو الديمقراطية، حيث أنه في بعض الأحيان ينتج عنه نظام تسلطي.

ب- الانتقال الديمقراطي Democratic Transition:

والذي يعتبر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها، وفي إطارها يتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية تنتهي بوضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية².

كما يمكن التمييز بين مصطلحي التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي وفقاً لطبيعة كل منهما وصفاته، حيث أن الأول يعني عملية تراكمية مستمرة تستهدف إلى دمج صيرورة المشروع الديمقراطي في المنظومة المجتمعية وانعكاس ذلك على سلوك المواطن للفرد والمجتمع ككل، في حين أن الثاني يعني مرحلة مؤقتة ترتبط بشروط زمنية ومكانية لتحقيق عملية التحول وصولاً إلى الترشح والتجسيد الديمقراطي، كما يجدر بنا ذكر أن مصطلح التحول السياسي ومصطلح الانتقال الديمقراطي يختلفان في كون الأول هو عبارة عن عملية تغيير شاملة بحيث يعاد فيها توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول، بحيث يمكن أن يأخذ أحد الاتجاهين إما أن ينتج نظاما ديمقراطية أو العكس تماماً، أما الثاني فهو مجرد مرحلة مؤقتة لتحقيق عملية التحول، بمعنى أصح الانتقال الديمقراطي هو جزء من عملية التحول السياسي.

ج- الإصلاح السياسي Political Reform :

يعرفه على أنه "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستنادا لمفهوم التدرج"³، كما ويعرف أيضا على أنه "تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا، إقليميا ودوليا، فالإصلاح حركية تنبع من داخل النظام تتسم بالشمول والواقعية، وتسلك منحى الشفافية والتدرج وتركز على المضمون لا الأشكال"⁴.

¹-مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص.25.

-المرجع نفسه، ص- ص: 29-30.²

²-مسلم بابا عربي، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 09، 2013، ص.238.

-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.⁴

من جهة أخرى نلاحظ بأن مصطلح الإصلاح السياسي يتداخل مع مفهوم التحول السياسي بشكل كبير إلا أن هنالك أوجه اختلاف بين المصلحين والمتمثلة في كون الإصلاح السياسي يعني التغيير والتعديل نحو الأفضل، في حين أن التحول السياسي كما وسبق ذكره يعني الانتقال من حالة معينة لأخرى، مما يفتح المجال أمام كل الاحتمالات.

د- التغيير السياسي Political Change :

يذهب أغلب الباحثين إلى تعريف التغيير السياسي على أنه: "أنه الانتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديمقراطي، ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع، فالتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح إصلاح، ويمكن اعتباره مرادفًا للتغيير الدستوري أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع"¹، ونشير إلى أن مفهوم التغيير السياسي يتحدد بناء على صفة هذا التغيير، حيث أنه إذا كان التغيير إيجابيا (يسعى لمحاربة الفساد وإزالته وتحقيق الإصلاح) فينطبق عليه تعريف الإصلاح السياسي نفسه -الذي ذكر سابقا-، أما إذا كان التغيير السياسي سلبيا (أي يهدف إلى تكريس الفساد)، فيصبح بذلك تغيير وتعديل في نظام الحكم سواء كان بشكل جزئي أو كلي بوسائل مختلفة، بحيث يتحقق دون النظر إلى المقاصد الشرعية المرجوة منه.

ونشير هنا إلى أن مصطلح التغيير السياسي يعني في العادة التحول أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة لأخرى، وهنا نجد بأن المصطلحان - التحول السياسي والتغيير السياسي- مرتبطان ببعضهما البعض، حيث أنه في العديد من أحيان نجد أن الباحثين يستخدمون هذين المصطلحين للإشارة لنفس المفهوم وذلك كون المصطلحين يتسمان بالشمولية ويصبان في نفس المعنى. ومما سبق، نستطيع القول بأن التحول السياسي قد يحمل في طياته مجموعة من التغييرات السياسية، حيث يمكن لهذه التغييرات أن تكون حقيقية وجادة تؤدي إلى الديمقراطية، أو قد تكون مجرد تغييرات شكلية تؤدي إلى ظهور شكل جديد من الاستبدادية، ومن أمثلة هذا النوع ما شهدته وتشهده الأنظمة السياسية العربية إلى حد الآن من تغييرات سياسية هامة حدثت نتيجة لأحداث الحراك الشعبي.

المحور الثاني

واقع التحولات السياسية العربية ومحركاتها

لقد عرف عام 2011 تحولات جذرية مست أغلب الدول العربية حيث شهدت هذه الأخيرة العديد من التحولات التي هزت استقرارها وأمنها، حيث أن التحولات السياسية التي شهدتها الدول العربية مثلت نقطة تحول إستراتيجية فاصلة في تاريخ المنطقة ككل، وذلك لما حملته من تغييرات وتحولات كبرى لازالت لغاية الساعة أحداثها تتداعى على الصعيد الدولي وحتى الإقليمي، ومن خلال تتبعنا للأحداث والوقائع التي شهدتها الدول العربية وجدنا أن الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في أغلب ساحات الدول العربية جاءت متأثرة بالاحتجاجات التونسية، حيث بدأت الأحداث في تونس بإحراق محمد البوعزيزي نفسه اعتراضا على الفقر والقهر الذي كان يعيشه، ثم تطورت الأحداث في تونس وتعالّت الأصوات المناادية بحقوقها والمحتجة على الأوضاع المعيشية

1 - عبد المومن سي حمدي، مرجع سابق، ص.23.

والاقتصادية المتردية التي تشهدها البلاد، وفي الأخير نجحت تلك الأصوات في الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، بعد ذلك انتقلت هذه الاحتجاجات إلى دول عربية أخرى، لشعوبها نفس المطالب وذلك راجع لكون أن أغلب الأنظمة العربية استبدادية، الأمر الذي دفع شعوبها إلى الوقوف في وجهها والمناداة بما هو من حقه، وبالفعل قد نجحت الاحتجاجات بالإطاحة بأكثر من نظام، حيث أنه بعد نجاح التجربة التونسية، نجحت مصر هي الأخرى وتمكنت من تنحية رئيسها محمد حسني مبارك، ولم تتوقف الأحداث عند هذه الدولة فقط، حيث أن ليبيا أيضا استطاعت إسقاط نظام معمر القذافي، ونفس الأمر بالنسبة لليمن الذي أطاح بالرئيس السابق علي عبد الله صالح وتنحيته من سدة الحكم، كما وقد مست هذه الاحتجاجات حتى سوريا التي عرفت هي الأخرى احتجاجات سلمية تدعو إلى تنحية الرئيس بشار الأسد إلا أنها قوبلت برد عنيف حيث أنه تم قتل آلاف المواطنين الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي إلى التدخل والمطالبة بتنحية الرئيس¹. ومما سبق، نلاحظ أن التحولات التي عرفت المنطقة العربية قد ساهمت فيها جملة من الدوافع المختلفة والمحركات التي كانت السبب في تفجر تلك الاحتجاجات، والتي نذكرها في ما يلي:

أولاً: الدوافع الداخلية: وهي الأسباب النابعة من داخل الدول العربية، والتي بدورها تنقسم إلى:

(أ)- دوافع اجتماعية:

التي تكمن في تدني مستوى التمتع بالحرية لاسيما حرية الرأي والتعبير والإبداع التي تعاني من القمع والكبت في معظم الدول العربية، حيث نجد أن الصحفيون كانوا هدفا للملاحقات القضائية في قضايا الرأي، بحيث صدرت في حق البعض منهم أحكام قضائية متعسفة وقاسية، والبعض الآخر تعرضوا لاعتداءات بدنية أ للاحتجاز²، فمثلا نجد أنه في تونس قام نظام الرئيس زين الدين بن علي باستغلال الحملة الدولية التي شنتها الإدارة الأمريكية التي حملت عنوان (مكافحة الإرهاب) في تجريم أي معارضة للنظام واعتبارها عملا إرهابيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أصدر النظام ذاته قانون باسم: حماية المعطيات الشخصية، هذا الأخير يخول الإدارة بانتهاك ما يتعلق منها بالمواطن ويجرم في الوقت نفسه كل من يفضح أعمال الفساد والنهب والإثراء غير المشروع للعائلة الحاكمة والمقربين منها، وعليه تم ملئ السجون بالمعارضين حيث تم اعتقال ما بين 35 ألف و 40 ألف مواطن خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لأسباب سياسية، كما تم ممارسة شتى أشكال التعذيب ما أودى بحياة العشرات من المعارضين وخلف عاهات جسدية ومعنوية للآلاف منهم الأمر الذي دفع إلى هجرة الآلاف من المعارضين للعيش في المنفى³، ضف

¹- أنس الطراونة، "الربيع العربي في ظل التناغم والاختلاف بين أمريكا وروسيا (مصر وسوريا نموذجا)"، منشور على الموقع:

<https://democraticac.de/?p=25661>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2020-04-27، على الساعة: 13:15.

² -تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 نحو الحرية في الوطن العربي، 2004، ص.08.

³ -منشورات البديل، "17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة"، منشور على الموقع:

<https://bit.ly/3x1Ywce>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021-05-05، على الساعة: 13:47.

لذلك الواقع الاجتماعي السيئ الذي تعيشه أغلب شعوب الدول العربية وبشكل خاص فئة الشباب الذي يعاني من البطالة وغير القادر على تكوين حياة أسرية جديدة، بالإضافة إلى تدني مستويات الخدمات المقدمة للسكان من حيث الكهرباء والمياه وشبكة الطرق والصرف الصحي والنظافة¹ والرعاية الصحية حيث أن هذه الأخير تعاني من انخفاض في نسبة الإنفاق عليها حيث لا تزيد نسبتها عن 5% من الأموال المخصصة للخدمات الصحية في الميزانية العامة للدولة، كما نلاحظ ارتفاع معدلات الأمية في البلدان العربية والذي وصل عام 2009 إلى حوالي 100 مليون نسمة أمي عربي، هذا الارتفاع الخطير الذي يؤثر على تطور المجتمع العربي ويؤدي إلى انتشار آثار سلبية له كالتخلف وعدم مواكبة التطور².

ب)- دوافع اقتصادية:

وكان أبرزها انتشار التهميش الاقتصادي وكذا الاجتماعي، حيث على الرغم من الثروات والمواد الضخمة التي تمتلكها الدول العربية (فمثلا نجد أن نسبة احتياطي النفط في الدول العربية بلغ نسبة 57.51%)³، إلا أن الأنظمة السياسية في الدول العربية أخفقت في كيفية التوظيف الأمثل لتلك الموارد الأمر الذي أدى إلى عدم تحقق أسس العدالة الاجتماعية الحقيقية ما خلف انعكاسات سلبية على البنية المجتمعية⁴ ك: الفقر حيث بلغ معدل الفقر في الدول العربية 18.3% بين سنوات 2000 و2005، ليرتفع في عام 2010 حيث أصبح حوالي 40 %، كما وبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي حوالي 4 % والذي يقدر بحوالي 1.25 دولار أمريكي في اليوم⁶. وبذلك أصبحت المنطقة العربية هي الوحيدة من بين مناطق العالم التي ازداد فيها الفقر المدقع منذ عام 2010، أيضا كان هنالك انخفاض القدرة الشرائية للأفراد في المقابل ارتفاع أسعار السلع حيث أنه في سنة 2010 عرفت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا حادا حيث بحسب المؤشر الدولي لأسعار السلع الغذائية ارتفع لنسبة 17.27%، بالإضافة إلى البطالة فبحسب بيانات منظمة العمل العربية بلغ المعدل الإجمالي للبطالة في الوطن العربي نسبة 14.4 % عام

¹- محمد الشيوخ، "أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي"، منشور على الموقع:

<https://bit.ly/3BAVor6>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 30-04-2020، على الساعة: 14:05.

² -تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحول السياسية في المنطقة العربية**. ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص.11.

³ -بلقطة براهيم، "مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر، المستقبل والتحديات)"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**. العدد10، جوان 2013، ص.71.

⁴ - عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"، **مجلة دراسات دولية**. العدد 2014، 58، ص-ص:86-87.

⁵ -تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، 2009، ص.114.

⁶ -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، "القضاء على الفقر"، منشور في الموقع:

<https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-1-no-poverty.html>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 04-03-2021، على الساعة: 15:43.

⁷ -صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص.23.

2005، وذلك بالمقارنة مع نسبة 6.3 % على المستوى العالمي¹ لترتفع نسبة البطالة في عام 2010 إلى حوالي: 14.6%²، ما يعني أن نسبة البطالة في ارتفاع مستمر، كذلك كان هناك تراجع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من حوالي 6002 دولار سنة 2008 إلى 5159 دولار سنة 2009³.

(ج)- دوافع سياسية:

والمتمثلة في غياب الديمقراطية في أغلب الدول العربية، حيث هنالك تغييب كبير للشعوب في ما يخص المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبلهم بدرجة أولى، صف لذلك نجد أن هنالك أزمة ثقة بين المواطن والنظم الحاكمة الأمر الذي نتج عن تهميش الشعوب وغياب الرقابة الشعبية والاستفراد باتخاذ القرارات المصيرية⁴، أيضا نلاحظ عدم فعالية مبدأ الفصل بين السلطات في أغلب الدول العربية بل إن الموجود هو تكريس لمبدأ السلطة من القمة إلى القاعدة والطاعة من القاعدة إلى القمة، أي أن القيادة السياسية بإمكانها إملاء إرادتها على تلك السلطات وإخضاعها لها⁵، في المقابل نجد أنه حتى بعض الهيئات الموجودة داخل الدولة غير فعالة مثل الهيئة التشريعية التي من المفروض هي الجهة المسؤولة عن إصدار القوانين ومتابعة تنفيذها، أصبحت إلى حد ما لها اختصاصات شكلية، بعبارة أدق أصبح وجودها لغرض الدعاية فقط، حيث أن وجودها بات يعني أن النظم الحاكمة ديمقراطية، ذلك أن الانتخابات التي تجرى من أجل تكوين هذه الهيئات تضيف على النظام واجهة من الشرعية الديمقراطية، وبالتالي تغطية الحقيقة الدكتاتورية لهذه الأنظمة في رداء الديمقراطية⁶، حيث نجد أن تقارير منظمة بيت الحرية "Freedom House" لعام 2009-2010-2011 على التوالي قد صنفت أغلب الدول العربية (كمصر، تونس، ليبيا، سوريا، السودان، اليمن، الجزائر، الأردن، العراق، ... الخ) على أنها غير حرة⁷ نتيجة لغياب مجموعة من العوامل على رأسها غياب الديمقراطية.

أيضا نلاحظ ميول الأنظمة السياسية العربية إلى البقاء في سدة الحكم لفترة أطول من الفترة المألوفة للنظم المماثلة في بقية العالم، والأدهى من ذلك هو أنه أي مواجهة أو مطالبة بالتغيير السياسي تقوم تلك الأنظمة بإجهاضها ودحضها، وبالتالي فإن ذلك يكرس انتفاء التداول الديمقراطي على السلطة في الدول العربية⁸، نتيجة لتركيز السلطة في يد الحاكم، فمثلا، في تونس

1 - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص.109.

2 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص.42.

3 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص.21.

4 - خليل إبراهيم حجاج وآخرون، "أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: 1990-2010"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 40، العدد 02، 2013، ص.388.

5 - فضل الله محمد إسماعيل، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث "دراسة في فلسفة السياسة". ط.2، الإسكندرية: مطبعة الأمل، 2005، ص. 15.

6 - المرجع نفسه، ص-ص: 15-16.

7 - Freedom House, Freedom in the world 2009, Rowmen and Littlefield Publishers, Inc, Lanham, Boulder, New York, Toronto, Oxford, 2009, pp.896-897.

Also: Freedom House in the world 2010, pp.815-816.

And: : Freedom House in the world 2011, pp.831-832.

8 - عبد المومن سي حمدي، مرجع سابق، ص-ص: 59-61.

بقي الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة لمدة 30 سنة (من 1957 إلى غاية 1987)، بحيث انتهى حكم عبر الانقلاب الذي قام به زين العابدين، ليتولى هذا الأخير الحكم (من 1987 إلى 2011) وينتهي حكمه عبر الاحتجاجات التي عصفت بدولته و أزاحته من سدة الحكم، في المقابل هنالك الجزائر التي عرفت تعدد الرؤساء، لكن مع اختلاف نمط انتقال السلطة، فمثلا تم تنحية أحمد بن بلة من سدة الحكم عبر انقلاب عسكري من طرف هواري بومدين، في حين أن محمد بوضياف قد تم اغتياله، وعبد العزيز بوتفليقة الذي انتهت فترة حكمه عبر الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر عام 2019، هذا كان مثال بسيط عن أنماط انتقال السلطة في دولتين عربيتين، والذي من خلاله يتضح مدى تمسك الحاكم العربي بسدة الحكم، وأن التداول على السلطة منعدم أن صح التعبير.

بالإضافة لما سبق، نجد أن الأنظمة العربية الحاكمة فشلت وعجزت في تحقيق الأهداف التي وعدت بها شعوبها في ظل انتشار الفساد، حيث أن تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 قد صنف أغلب الدول العربية على أنها الأكثر فساد بنسبة حوالي 41.5% كان منها: الجزائر، سوريا، اليمن، العراق، ليبيا، لبنان والسودان¹، وذلك نتيجة لجملة من العوامل أهمها: ضعف الإرادة السياسية، ضعف الأنظمة القضائية والتشريعية، ضعف تطوير القوانين والمعاملات الورقية البيروقراطية، ضعف لذلك أن الأنظمة الحاكمة كرسست سياسات القمع لمواجهة أي محاولة تقف في وجهها وبذلك تسيطر على زمام الأمور، ضعف لذلك هيمنتها على مقدرات ومصادر الثروة في البلاد من أجل بناء وتعزيز قوتها وشراء كل ما تحتاجه من وسائل التهريب والقمع، حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري في دول الشرق الأوسط مجتمعة حوالي 111 مليار دولار في العام 2010، صعوداً من 78.2 مليار دولار عام 2001، أي بزيادة قدرها 35%²، دون الأخذ بعين الاعتبار حاجات الأفراد وتنمية البلاد³، وبالتالي أدى التداخل بين عجز الدولة عن تحقيق الأهداف التي وعدت بها شعوبها والفساد الذي بات ينتشر في كافة أنحاءها إلى زيادة مضاعفة الأنظمة الحاكمة لتسلطها وطغيانها خوفاً على السلطة⁴.

(د)-دوافع ديموغرافية:

والمتمثلة في ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية حيث أنه في عام 2010 بلغ إجمالي عدد السكان حوالي 355 مليون نسمة بزيادة بلغت حوالي 9 مليون نسمة عما كان عليه الوضع في 2009 أي بمعدل نمو يقدر بـ 2.6 % إذ يعد هذا المعدل جد مرتفع بالمقارنة مع مثيله في باقي أقاليم العالم، وبالتالي فارتفاع معدلات النمو السكاني قابله ارتفاع في معدل البطالة نتيجة

¹ -Transparency International, Corruption Perceptions Index 2010,International Secretariat, Germany, pp.03-05, <https://www.transparency.org/en/cpi/2010>

² - عبد الجليل زيد المرهون، "الإنفاق العسكري العالمي"، منشور في الموقع: <https://bit.ly/3kRCwOP>

تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021-03-04، على الساعة: 14:00.

³ -الشيخ حبيب الخباز، أضواء حول الأحداث والتطورات في الوطن العربي. ط.1، القاهرة: دار التنوير، 2011، ص: 16-17.

⁴ -محمد عز العرب، "الأنظمة التسلطية العربية.. واكتساب مناعة ضد الإصلاح"، منشور على الموقع:

<https://bit.ly/3iE6pzz>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2020-04-29، على الساعة: 11:57.

لأنخفاض مستوى التشغيل في الدول العربية¹، كذلك ارتفاع نسبة فئة الشباب والتي تعد الشريحة الأسرع نموا بين سكان الدول العربية، حيث أنه حوالي 60 % من السكان لا يتعدون سن الخامسة والعشرين، وبذلك تكون الدول العربية أحد أكثر بقاع العالم شبابا، وهنا يكمن التحدي ذلك أن عنصر الشباب يستهلك الموارد ويتطلبون استثمارات واسعة حتى يصبحوا منتجين اقتصاديا²، يعني أنه كان هنالك ارتفاع في نسبة الشباب في الوقت الذي تعاني منه هذه الفئة نفسها من إقصاءات سواء على المستوى السياسي، الاقتصادي أو الاجتماعي، الأمر الذي دفع بهذه الفئة إلى المطالبة بتحسين وتغيير أوضاعها.

ومن خلال ما تم ذكره من أسباب استنتاجنا أمرا جد مهم ألا وهو الحالة المزرية والأوضاع المعيشية الصعبة التي تعيشها الشعوب العربية، هي التي ساهمت في تحريض الشعوب العربية على المطالبة بحقوقهم أملا في إحداث فرق، كما وأتاحت هذه الأوضاع للعامل الخارجي الفرصة للاستفادة منها واستغلالها لتأجيج الأزمات داخل الدول العربية، سعيا لتحقيق مصالحها بشأن المنطقة ككل.

ثانيا: الدوافع الخارجية: ونقصد بها الأسباب والعوامل الآتية من البيئة الخارجية، أي هي مجموعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والأيدولوجية التي تتبع من المجتمع الدولي، فبالإضافة إلى ما قد سبق ذكره من عوامل داخلية دفعت لإحداث مثل تلك التحولات داخل الدول العربية، كان هنالك أيضا عوامل خارجية حاولت الاستفادة من الحاصل في المنطقة العربية وتوظيفه فيما يخدمها، وبالتالي لعبت هي الأخرى دورا لا يستهان به في عملية التحول السياسي الذي شهدته الدول العربية، وفيما يلي ذكر لأهمها:

(أ)- تعميق تأصيل التسلطية بحماية بعض الأنظمة العربية الموالية له، حيث أنه فيما مضى عملت القوى الخارجية على ترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، كما قامت بدعم النظم السلطوية الموالية للغرب، هذا ما ساهم في تغييب الديمقراطية³، ففي تونس مثلا نجد أن نظام الرئيس زين العابدين السابق كان مواليا للدول الامبريالية الغربية بحيث عمل على تعميق هذه التبعية وجعل من تونس أداة من أدوات تنفيذ سياسة تلك الدول في المنطقة، كجعلها تعتمد سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني وذلك إذعانا لواشنطن التي جعلت من التطبيع ركيزة أساسية من ركائز سياستها في الشرق الأوسط، في المقابل كسب بن علي من وراء هذه السياسة الموالية للامبريالية الحفاظ على نظامه وكسب الدعم السياسي، الاقتصادي، الأمني والعسكري له، بالإضافة إلى غض واشنطن الطرف عن بقائه في سدة الحكم وعدم شنّها عليه الحملة ذاتها التي شنتها على بعض الدكتاتوريين الآخرين الذين سعت إلى استبدالهم⁴.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص. 06.

-تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 36-37.

³-دينا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسية الدولية. المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011، ص. 13.

⁴ - منشورات البديل، مرجع سابق.

(ب)- خضوع نظم الحكم العربية لمعايير وضغوط المؤسسات المالية الدولية التي تفرض عليها سياسات معينة؛ حيث أن الدول العربية منذ ثمانينيات قامت بتطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والتي عرفت باسم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وذلك بالاتفاق مع كل من: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أو بعبارة أخرى بضغوط منهما، ومنه فقد كانت سياسات الإصلاح الاقتصادي (1986) أحد أهم العوامل التي تفسر تحول النظم العربية نحو الديمقراطية وذلك في سعي منها للحصول على مزيد من القروض والتسهيلات والمعونات الاقتصادية¹، لكن في المقابل نلاحظ أن المؤسسات المالية النقدية قد مارست ضغوطات سياسية واقتصادية على الدول المستفيدة من قروضها أو ما يسمى بالقاعدة الشرطية والذي يعني التزام الدول المعنية التي تطلب تسهيلات بمجموعة من التغيرات الهيكلية على المستوى الاقتصاد الوطني وكذلك تبنيها للنظام الديمقراطي، وكانت وسيلتها لتحقيق ذلك متمثلة في التهديد بإيقاف تلك المساعدات والتسهيلات المالية أو إيقافها بشكل فعلي وذلك من أجل فرض نوع من الحصار والعزلة على النظم التي لا تتبع النظام الديمقراطي بهدف حثها على اعتماد هذا النظام والسير على نهجه²، وأبرز مثال عن ذلك توفير الدعم المتواصل للرئيس التونسي زين العابدين بن علي حتى الإطاحة به في 2011³، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أكد العديد من الكتاب وعلماء الاقتصاد أمثال ميشيل تشوسودوفسكي أن برنامج صندوق النقد الدولي قد يترك البلد في بعض الأحيان فقيراً كما كان من قبل لكن مع مديونية أكبر وصفوة حاكمة أكثر ثراء⁴ الأمر الذي لاحظناه في أغلب الدول التي عرفت تحولات سياسية والتي كانت أغلب الأسر الحاكمة فيها والمقربين منهم يعيشون في رفاه في حين أن غالبية الشعب يعيش في وضع مزرر، وبالتالي كانت هذه إحدى الأساليب التي مارسها العامل الأجنبي لتسهيل الطريق أمامه من أجل السيطرة على الدول العربية وجعلها خاضعة لقراراته وذلك من خلال الضغط عليها عبر مؤسساته المالية والاقتصادية، حيث أن حصول الدول النامية على قروض من البنك الدولي مرتبط بدرجة رضوخ تلك الدول لسياسات تلك المؤسسة، ومنه فإن كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يفرض على الدوام شروط مقابل إعطاء قروض للدول العربية، بعبارة أخرى المشروطة، حيث اشترطت تلك المؤسسات تبني الدول العربية للديمقراطية وشعاراتها البراقة القائمة على الحرية والانفتاح الاقتصادي، والذي أجبر في نهاية المطاف الدول العربية نتيجة لنظامها الاقتصادي الهش على الرضوخ لشروط تلك المؤسسات، ما يعني تحكمها فيها وإملاء سياساتها عليها وتدخلها في شؤونها.

1- مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص.108.

2- عصام عبد الشافي، "بين المشروطة السياسية والحكم الراشد"، دراسات سياسية. المعهد المصري للدراسات، ديسمبر 2016، ص.04.

3- أحمد مصبح، "كيف تحول صندوق النقد والبنك الدولي لأداة سياسية"، منشور على الموقع:

<https://bit.ly/3BAWIKa>

تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2020-05-01، على الساعة 10:03.

4- أحمد طلب، "النقد الدولي: محطة ما قبل الهاوية"، منشور على الموقع:

<https://www.noonpost.com/content/13195>

بتاريخ: 2021-05-05، على الساعة: 16:29.

(ج)- ازدياد الاهتمام الغربي بالمنطقة العربية وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية التي أدركت أن مصالحها الإستراتيجية تتطلب منها اهتماما كبيرا بالمنطقة العربية، بحيث أصبحت هذه الأخيرة أحد أولويات إستراتيجيتها الجديدة بعد 2001، ذلك أن الـو.م.أ بعد أن راجعت سياساتها تجاه المنطقة العربية أدركت بأنه من غير الممكن الإبقاء على الوضع الراهن للأنظمة العربية، وبالتالي استندت على تدخلات جديدة من أجل تعميم إستراتيجيتها وضمان استمراريتها، وذلك عن طريق الترويج للقيم والثقافة الأمريكية، تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، تعميم مبادئ اقتصاد السوق الحر الرأسمالي في الدول العربية، باختصار لقد أدركت الـو.م.أ بأن الدول العربية قد استهلكت وأصبحت تشكل عبئا على شعوبها وذلك نتيجة لخلقها واقع من البؤس والفقر والتخلف من خلال ممارساتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، هذا الواقع الذي لا يتلاءم مع أطروحات النظام العالمي الجديد ولا مع شعاراته الفضفاضة، وانطلاقا من ذلك لجأت الـو.م.أ إلى توظيف نظرية الفوضى الخلاقة التي عملت على التهديد بالتغيير أو إعادة إنتاج أنظمة عربية بشكل جديد، يعني أن إستراتيجية الفوضى الخلاقة سعت إلى تعزيز ملامح الانقسامات والصراعات الداخلية داخل البنية الهيكلية للأنظمة العربية من خلال اللعب على ورقة الأقليات باعتبار أن المجتمع العربي يحتوي على أقليات دينية متعددة وطوائف وأعراق وقوميات كثيرة ضف لذلك أن أخطر أسلحة تدمير وحدة واستقرار المجتمعات تتمثل في الحروب الطائفية والعرقية وما سهل هذه العملية هو كون بعض الدول العربية تضطهد تلك الأقليات، إلى حد ما، ولم تسمح لها في المشاركة السياسية، وبالتالي فإن إيقاظ هذه الخصوصيات للمطالبة بحقوقها في إنشاء دول خاصة بها سيساهم في تقسيم الدول العربية إلى دويلات صغيرة وهشة يسهل التحكم فيها) كمحاولة تقسيم العراق إلى ثلاث دول فتية: دولة لسنيين، دولة للشيعية ودولة للأكراد والأمر نفسه بالنسبة لسوريا)، وذلك كله من أجل ضمان الـو.م.أ أمرين هما: السيطرة الدائمة على إمدادات الطاقة في المنطقة العربية، ضمان أمن الكيان الصهيوني في المنطقة وتعزيز مكانته الإقليمية²، ومنه فقد وظفت الـو.م.أ في نهاية المطاف الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية بشكل يضمن لها في الأخير تحقيق إستراتيجيتها الجديدة والمتمثلة في تفكيك وإعادة بناء الوطن العربي ككل وفقا لرؤيتها الخاصة.

كذلك نجد الطرح الأمريكي المعروف باسم "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي جاء عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث تعرضت الـو.م.أ لهجمات بطائرات مدنية استهدفت نيويورك وواشنطن، ومنه وجدت الولايات المتحدة نفسها أكثر اهتماما بمنطقة الشرق الأوسط، لأن هذه المنطقة أصبحت تهدد أمن المجتمع الأمريكي ذاته باعتبار أن بعض المتورطين في هذه الهجمات ينحدرون من أصول شرق أوسطية، وكنتيجة لتلك الهجمات أعلنت الـو.م.أ الحرب على الإرهاب، وهذا ما لاحظناه من خلال حربها ضد أفغانستان واحتلالها للعراق، حيث بررت ذلك بأنها تحاول

1 - أحمد سليم عبد الله، "دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)", مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2013-2014، ص.119.

2- عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"، مجلة دراسات دولية. العدد 2014، 58، ص: 94-95.

القضاء على المصدر المباشر للإرهاب - أفغانستان والعراق - وفي الوقت ذاته أعلنت الـ.و.م.أ عن قيام مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي جاء يستهدف القضاء على ما اصطلحت عليه بـ "منابع الإرهاب" ونشر الديمقراطية، لكن في حقيقة الأمر لم يكن سوى مجرد آلية لتفتيت وتقسيم الوطن العربي إلى دويلات فتية¹ (وهذا ما حصل للعراق حيث نلاحظ أن فيها تناقض وتعارض بين الطرفين الكردي والعربي والذي يهدد بانقسام الدولة في أية لحظة)، أي جاء هذا المشروع يستهدف المضي بالواقع العربي من التجزئة إلى التفتيت بتعميق التجزئة الاجتماعية في كل دولة وصولاً لإقامة الشرق الأوسط المشكل من دويلات عرقية وطائفية²، بعبارة أخرى إعادة رسم خارطة الوطن العربي وفق تصوراتها وحسب ما يخدم مصالحها ويثبت وجودها فيه، وذلك كله من أجل السيطرة على المنطقة وبسط نفوذها عليها، وقد ساهم قيام ثورات الربيع العربي في جعل الـ.و.م.أ تتدخل في ما يحصل داخل الدول العربية بكل أريحية بل وساعدها على تحقيق هذا المشروع وذلك من خلال استغلالها للاحتجاجات واستخدامها كورقة رابحة من أجل تثبيت كيائها في المنطقة والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية بها، خاصة وأن معظم الدول التي قامت فيها الاحتجاجات تعد حليفاً أساسياً للـ.و.م.أ باستثناء سوريا، وبالتالي سارعت الـ.و.م.أ إلى التدخل في الأحداث الحاصلة في المنطقة العربية وعملت على محاولة إنشاء حكومات تابعة لها، فمثلاً بالنسبة للحالة المصرية نجد بأن المفكر **نعوم تشومسكي** صرح بأن: "نسبة المعارضة الشعبية للـ.و.م.أ في مصر تبلغ حوالي 80%، ولذلك فإن أمريكا وحلفاءها لا يريدون حكومات تعبر عن إرادة الشعوب، فلو حدث هذا فلن تخسر أمريكا فقط سيطرتها على المنطقة ولكنها ستطرد منها أيضاً" كما أضاف أيضاً أن: "مصر وتونس والدول المثيلة لها التي لا تعد مصدراً أساسياً للنفط فتوجد لها خطة يتم تطبيقها نمطياً ولا تحتاج عبقرية لفهمها، فإذا كان لديك ديكتاتورا مفضلاً يواجه مشاكل فقّف بجانبه حتى آخر مدى، ولكن عندما يستحيل الاستمرار في دعمه لأي سبب، قم بإرساله إلى مكان ما، ثم أصدر تصريحات رنانة عن حبك للديمقراطية ثم حاول الإبقاء على النظام القديم ربما بأسماء جديدة، وهذا ما قد حدث هذا مراراً وتكراراً في تجارب دولية أخرى مثل ما حدث مع سيموزا في نيكاراغوا ومع الشاه في إيران... الخ، فالأمر نمطي تماماً وهذا بعينه ما يحدث في مصر حالياً"³.

ومنه، نستنتج أن التدخل الخارجي في بلدان المنطقة العربية لم يكن لينجح لو لم يجد جملة من المرتكزات الداخلية المساعدة لتدخله سواء السياسي أو العسكري، حيث ساهمت الأوضاع المزرية للدول العربية في تسهيل العملية أمام العامل الخارجي، والتي مكنته في النهاية من

¹- منال البتران، "الشرق الأوسط ال جديد بين الأهداف وثورات الربيع العربي (الحالة المصرية نموذجاً)"، منشور على الموقع:

<https://bit.ly/2UKdoPd>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2020-05-01، على الساعة: 15:33.

²- محمد عز العرب، مرجع سابق.

³- محمد سليمان الزواوي، "موقف الغرب من الثورات العربية... رؤية سياسية"، منشور على الموقع:

<https://www.albayan.co.uk/MGZArticle2.aspx?ID=1641>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021-05-05، على الساعة: 17:49.

استغلال ما يحدث وتحويله لصالحها، حيث استغلت الفوضى القائمة في الدول العربية من أجل تحقيق مصالحها.

المحور الثالث

مستقبل المنطقة العربية

جاءت هذه الجزئية من الدراسة لمحاولة التنبؤ بمستقبل المنطقة العربية في ظل التحولات التي عصفت بأنظمتها ونتجت عنها آثار وانعكاسات جديدة، ومن خلال بحثنا هذا توصلنا إلى سيناريوهين محتملان وهما:

*سيناريو الانقسام والتجزئة:

ينطلق هذا السيناريو من أن الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها الدول العربية ستؤدي إلى الانقسام والتجزئة في بعض الدول العربية، حيث نجد أن بعض الأنظمة التي سقطت تعمل على استغلال وتوظيف الخلافات القبلية، الإثنية والطائفية للحفاظ على مقاليد الأمور، مثل النظامين المنهاريين في ليبيا واليمن اللذان استخدمتا ورقة التقسيم والتهديد بها جهرا، كما ويتعزز هذا الطرح بصورة أكبر في ظل وجود مثال كجنوب السودان المنقسم حديثا والذي قد يشجع حالات انقسامية أخرى في الدول العربية خاصة كردستان العراق¹.

نجد أن هذا السيناريو يعد الأكثر ترجيحا للحدوث وذلك راجع لسببين رئيسيين، الأول متمثل في أن تجزئة الوطن العربي تحقق مصالح القوى الكبرى وتمكنه من جعل المنطقة خاضعة تماما لإرادتها، والثاني يتمثل في كون أن مشاريع تقسيم وتجزئة الوطن العربي قد لاقت رواجاً كبيراً من طرف العديد من القادة والمفكرين السياسيين أمثال: كونداليزا رايس (Condoleezza Rice)، و زبغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) و برنارد لويس (Bernard Lewis)، ما يعني أن فكرة تقسيم الوطن العربي موجودة منذ القدم لدى سياسات الدول الكبرى.

*سيناريو التحول نحو الديمقراطية:

يرجح هذا السيناريو إمكانية تحول الدول العربية إلى الديمقراطية، وذلك من خلال اعتماد جملة من الإصلاحات على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، أو الاعتماد على نظام الديمقراطية التشاركية والذي يقوم بدوره على إمكانية قيام أنظمة ديمقراطية مستقرة داخل المجتمعات المنقسمة سواء: سياسيا، عرقيا، طائفيا، أو مذهبيا²، ونعني بالديمقراطية التشاركية إمكانية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تعينهم، حيث يقوم هذا النظام على منح المواطن القيمة الفعلية الذاتية التشاركية جنبا إلى جنب مع الدولة، من خلال التعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية، وذلك كله من أجل تحسين ظروف المعيشة للمواطنين وتمكينهم من الحقوق الأساسية في إطار دولة حديثة يسودها الحق والقانون، وتؤمن فيها المشاركة والتعددية وترسى فيها دعائم مجتمع متضامن، يتمتع أعضاؤه بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ

¹ -خالد الحروب، "الثورات العربية والنظام العربي: التفكير وإعادة التركيب"، مجلة شؤون عربية. العدد 146، صيف 2011، ص: 20-21.

² - عمر كامل حسن، "مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الراهنة"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية. العدد 02، سبتمبر 2017، ص.364.

الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة¹.

خاتمة:

بعد أمد من الظلم والتهميش والفقر وانعدام العدالة الاجتماعية، الحالة التي كانت تعيشها أغلب الدول العربية، تحركت الشعوب العربية في وجه أنظمتها الحاكمة، مطالبة بتغيير شامل وهو الأمر الذي ما كان ليتحقق إلا بتنحيها عن الحكم، وهو المطلب الشرعي الذي حقق أهدافه في بعض الدول دون غيرها نتيجة الاختلاف بينها في درجة تأثير العامل الخارجي، فلا مجال لإنكار دور تدخلات القوى الخارجية التي عملت على دعم الأنظمة التسلطية العربية، ما زاد هذه الأخيرة استبدادا، كما لا ننسى مشاريعها بشأن تقسيم المنطقة، حيث أنها هي الأخرى كانت تسعى إلى إلغاء الأنظمة الحاكمة ليس دعما للشعوب في تقرير مصيرها وإنما من أجل استبدالها بأخرى موالية لها، وهو كان الفارق بين نجاح تونس في النهوض بنظام حكم جديد متماش مع المطالب الشعبية في المقابل استمرار حالة الصراع مع النظام الحاكم في سوريا وانهيار النظام دون قيام بديل قادر على فرض السيادة داخل الإقليم في ليبيا، وعليه نجد بأنه ليست كل الدول التي عرفت تحولات سياسية نجحت في تجربتها، حيث كان هنالك العديد من الدول التي بالرغم من انتفاض الشعب وإسقاطه للنظام الحاكم واعتلاء نظام جديد الحكم، إلا أن ذلك لم يغير من أوضاع تلك الدول شيئا، بل العكس تماما، إذ أن بعض الدول عرفت خرابا ودمارا أكثر مما كانت عليه، هذا ما دفع بالباحثين للتساؤل حول مستقبل المنطقة العربية في ظل ما يحصل فيها من تحولات جذرية، وانطلاقا من ذلك تم وضع عدة سيناريوهات تتنبأ بالحالة التي سيؤول لها مستقبل هذه المنطقة، منها ما كان متفائل انطلاقا من نجاح الثورات في بعض الدول، ومنها ما كان متشائم بسبب ما أحدثته تلك الثورات في الدول من خراب أكثر منه نظام.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية:

01- الكتب:

- 1- الشيخ حبيب الخباز، أضواء حول الأحداث والتطورات في الوطن العربي. ط.1، القاهرة: دار التنوير، 2011.
- 2- تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحوليات السياسية في المنطقة العربية. ط.1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.
- 3- سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية- دراسة مقارنة: العراق وجنوب إفريقيا. ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.
- 4- فضل الله محمد إسماعيل، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث "دراسة في فلسفة السياسة". ط.2، الإسكندرية: مطبعة الأمل، 2005.

¹ - عبد المجيد رمضان، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)", مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 16، جانفي 2017، ص: 76-77.

(02)-المقالات العلمية:

- 1- بلقطة براهيم، "مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر، المستقبل والتحديات)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. العدد 10، جوان 2013.
- 2- خالد الحروب، "الثورات العربية والنظام العربي: التفكيك وإعادة التركيب"، مجلة شؤون عربية. العدد 146، صيف 2011.
- 3- خليل إبراهيم حجاج وآخرون، "أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: 1990-2010"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 40، العدد 02، 2013.
- 4- دينا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسية الدولية. المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011.
- 5- عبد المجيد رمضان، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)"، مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 16، جانفي 2017.
- 6- عصام عبد الشافي، "بين المشروطة السياسية والحكم الراشد"، دراسات سياسية. المعهد المصري للدراسات، ديسمبر 2016.
- 7- عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"، مجلة دراسات دولية. العدد 58، 2014.
- 8- عمر كامل حسن، "مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الراهنة"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية. العدد 02، سبتمبر 2017.
- 9- عياد محمد سمير، "مداخلة بعنوان: إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، ملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر-واقع وتحديات. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، 20 أوت 2008.
- 10- مسلم بابا عربي، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 09، 2013.

(03)- الرسائل والمذكرات الجامعية:

- 1- أحمد سليم عبد الله، "دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.
- 2- شرف كنزة وطاهري وردة، "التحولات السياسية الإقليمية وأثرها على الإصلاح السياسي في الجزائر 2012-2016"، مذكرة ماستر غير منشورة. سعيدة: جامعة مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017.
- 3- عبد المومن سي حمدي، "إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. المسيلة: جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018-2019.

4- مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية -دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988/2008، أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010.

(04)-التقارير:

- 1- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 نحو الحرية في الوطن العربي، 2004.
- 2- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.
- 3- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.
- 4- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 نحو الحرية في الوطن العربي، 2004.
- 5- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، 2009.

(05)-المواقع الالكترونية:

- 1- أحمد مصبح، "كيف تحول صندوق النقد والبنك الدولي لأداة سياسية"، منشور على الموقع: <https://bit.ly/3BAWIKa>
- تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2020-05-01، على الساعة 10:03.
- 2- أحمد طلب، "النقد الدولي: محطة ما قبل الهاوية"، منشور على الموقع: <https://www.noonpost.com/content/13195>
- تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021-05-05، على الساعة 16:29.
- 3- أنس الطراونة، "الربيع العربي في ظل التناغم والاختلاف بين أمريكا وروسيا (مصر وسوريا نموذجاً)"، منشور على الموقع: <https://democraticac.de/?p=25661>
- تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2020-04-27، على الساعة 13:15.
- 4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، "القضاء على الفقر"، منشور في الموقع: <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-1-no-poverty.html>
- تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021-03-04، على الساعة 15:43.
- 5- عبد الجليل زيد المرهون، "الإنفاق العسكري العالمي"، منشور في الموقع: <https://bit.ly/3kRCwOP>
- تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021-03-04، على الساعة 14:00.
- 6- محمد الشيوخ، "أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي"، منشور على الموقع: <https://bit.ly/3BAVor6>
- تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2020-04-30، على الساعة 14:05.
- 7- محمد سليمان الزواوي، "موقف الغرب من الثورات العربية... رؤية سياسية"، منشور على الموقع: <https://www.albayan.co.uk/MGZArticle2.aspx?ID=1641>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021-05-05، على الساعة: 17:49.

8- محمد عز العرب، "الأنظمة التسلطية العربية.. واكتساب مناعة ضد الإصلاح"، منشور على الموقع:

<https://bit.ly/3iE6pzg>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2020-04-29، على الساعة: 11:57.

9- منال البتران، "الشرق الأوسط الجديد بين الأهداف وثورات الربيع العربي(الحالة المصرية نموذجاً)"، منشور على الموقع:

<https://bit.ly/2UKdoPd>

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2020-05-01، على الساعة: 15:33.

10- منشورات البديل، "17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة"، منشور على الموقع:

<https://bit.ly/3x1Ywce> تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021-05-05، على الساعة: 13:47.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

1- Freedom House, Freedom in the world 2009, Rowmen and Littlefield Publishers, Inc, Lanham, Boulder, New York, Toronto, Oxford, 2009.

2- Freedom House, **Freedom in the world 2010**, Rowmen and Littlefield Publishers, Inc, Lanham, Boulder, New York, Toronto, Oxford, 2010.

3- Freedom House, **Freedom in the world 2011**, Rowmen and Littlefield Publishers, Inc, Lanham, Boulder, New York, Toronto, Oxford, 2011.

4- Transparency International, **Corruption Perceptions Index 2010**, International Secretariat, Germany, <https://www.transparency.org/en/cpi/2010>